استهداف مكة.. خطة السلام.. رفض هادي.. زيارة ولد الشيخ.. السماح بعودة الوفد

أساطير كبرى لتغطية جريمة القاعة الكبرى

أكثر من 700 جريمة كبرى موثقة اقترفها تحالف العدوان في اليمن

لا أرى جديداً في رفض هادي وزمرته المرابطة في الرياض لخطة السلام المزعومة التي أعلنت وسائل إعلام العدوان السعودي مؤخراً أن المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ سلمها لهادي والذي بدوره رفضها، في حين أن وسائل الاعلام ذاتها كانت قد أعلنت أن فريق ولد الشيخ سلمها للرابضين في الرياض بالتزامن مع تسليمها للوفد الوطني في صنعاء من قبل ولد الشيخ نفسه.

رفض هادي وجماعته للخطة الأممية ولقائه بالمبعوث الدولي، وكذبة الصاروخ الموجه الى مكة وقبلها مجيئ ولد الشيخ الى صنعاء، وإعلان تفاصيل التسوية المرتقبة وقبلها السماح بعودة الوفد الوطني، وما صاحب هذه الأحداث من اكاذيب وشائعات إعلامية جميعها مفردات بروبجندا مفتعلة هدفها الأول صرف انظار العالم عن جريمة قصف مجلس العزاء في القاعة الكبرى، التي خلفت قرابة ألف ضحية بين شهيد وجريح، وجميعهم تنطبق عليهم صفة ووصف المدني بموجب القوانين الدولية التي تعتبر المقاتل مدنياً ما دام في بيته أو في مكان عام وليس في ميادين وساحات المعركة.

رصد وتحليل/ أحمد غيلان

ولأن جريمة قصف القاعة الكبرى بهمجية ووحشية غير مسبوقة قد استطاعت أن تكسر حواجز التعتيم الإعلامي والسياسي التي نصبها تحالف العدوان لإخفاء جرائمه القذرة ضد اليمنيين وتضليل الرأي العام العالمي إزاءها فإن قادة النظام السعودي وحلفاءه لم تجد بُداً من ابتكار أحداث وحوادث متتابعة تقفز بها الى واجهة المشهد السياسي والإعلامي، بغية تغطية جريمتها وتضليل الرأي العام العالمي وتخفيف الضغط والسخط المتصاعدين ضدها.

جريمة قصف القاعة الكبرى نفضت غبار التضليل السعودي الذي أخفى الكثير من جرائم العدوان التي تكفي لاقتياد نظام آل سعود وحلفائهم الى المحاكمة الدولية لتورطهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية.

فعلى مدار سنة وثمانية أشهر ارتكب تحالف العدوان الذي تقوده مملكة الإرهاب السعودية أكثر من 700 جريمة كبرى بشعة مروعة حصدت أرواح الآلاف من المدنيين غالبيتهم من الاطفال والنساء والشيوخ والمعاقين وبسطاء الناس الذين استهدفتهم غارات طيران العدوان في المنازل والاحياء والمستشفيات والاسواق وقاعات الاعراس وأماكن التجمعات السكانية، فضلاً عن آلاف الغارات التي استهدفت منشآت خدمية ومباني حكومية وجسوراً وطرقات وموانئ ومطارات واقسام شرطة ومصانع ومزارع وحظائر المواشي وقوارب صيد.

وحينما نتحدث عن الجرائم الكبرى البشعة المروعة من بين آلاف الجرائم التي اقترفتها طائرات وصواريخ العدوان فإننا نتحدث عن أكثر من 700 جريمة كبرى بشعة مشهودة ومرصودة وموثقة بكل وسائل التوثيق والرصد التي تتوافق مع كافة المعايير الدولية لرصد وتوثيق الجرائم، على أن تفاصيل ما خلفته هذه الجرائم من آثار وكوارث جديرة بإدراجها تحت أكثر من قانون دولي، فهي جرائم حرب بامتياز، وهي جرائم إبادة جماعية بجدارة وهي جرائم ضد الإنسانية بكل ما يعني التوصيف، وهي جرائم تجاوزت تشريعات الأرض وشرائع السماء، وقفزت على كل قيمة إنسانية وأخلاقية وقانونية ودينية تحلّى بها الإنسان منذ لحظات وجوده الأولى على هذه الأرض.

يعلم قادة النظام الاجرامي السعودي أنهم اقترفوا هذه الجرائم عمداً مع سبق الاصرار الترصد، وأن جريمة واحدة

كل الجرائم التي نصَّت عليها القوانين الدولية ارتكبها العدوان في اليمن

جرائم العدوان أدخلت حلفاء السعودية قوائم الجرم والعار والعداء للإنسانية

استمرار الصمت الدولي يدفع بالسعودية لارتكاب مزيد من الجرائم

من هذه الجرائم تكفي لاقتيادهم الى المحاكم الدولية المعنية بمختلف مستوياتها وادانتهم بكل الجرائم التي نصت عليها القوانين والمواثيق والعهود الدولية والاعراف والقيم الإنسانية، لكنهم بالمقابل يعلمون أن غالبية المؤسسات والمحاكم الدولية تخضع لأنظمة وقيادات مصلحية مبتزة لديها الاستعداد للاستثمار والمتاجرة بالقوانين والعدالة والقيم والأرواح والدماء، وعلى هذا الأساس اتخذ النظام السعودي لنفسه منهجية شراء الطمأنينة التي تبيعها له الأنظمة والمؤسسات الدولية بالتقسيط المريح تارة بتمييع القرارات والمطالبات، وأخرى بالتبريرات، وثالثة بخلط الأوراق، ورابعة بتأجيل إجراءات التحقيق والمحاكمة وخطوات تحقيق العدالة، وخامسة وسادسة وسابعة وعاشرة بتصعيد أحداث وحوادث هامشية الى واجهات المشهد السياسي والاعلامي للتغطية على جرائم العدوان السعودي وازاحتها من صدارة اهتمامات الرأي العام العالمي.. وفي هذا الاطار تحديداً جاءت الأحداث والتداعيات الأخيرة على المشهد في اليمن، ابتداءً من السماح برحلة جوية عمانية وحيدة لإعادة الوفد الوطني المفاوض الذي أعاق تحالف العدوان عودته من سلطنة عمان لمدة 67 يوماً، في سابقة خطيرة كشفت مدى تواطؤ المنظمة الأكثر سطوة والأعلى صوتاً في العالم، ومروراً بمجيئ المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ الى اليمن، ومن ثم الاعلان عن تفاصيل خطة السلام، ثم لقاء المبعوث الأممي بالفار هادي في الرياض، والهيلمة الإعلامية حول رفض قادة شرعية الفنادق استلام خارطة الطريق «رغم أن مطبخ المبعوث الأممي كان قد صرح أن فريقه سلمها لهادي ومعاونيه في الرياض في نفس اليوم الذي سلمها ولد الشيخ للوفد الوطني في صنعاء».. وليس بعيداً عن هذه البروبجندا السخيفة والمكشوفة ما يسوقه إعلام العدوان السعودي ومنظروه من ادعاءات بأن الصاروخ الذي أطلقه ابطال اليمن على القاعدة الجوية السعودية في مطار جدة كان يستهدف مكة المكرمة التي تبعد اكثر من ثمانين كيلومتراً عن مدينة جدة..

يعلم حلفاء العدوان جيداً أن السعودية مدانة بارتكاب كل الجرائم التي حددتها ونصت عليها جميع القوانين والاعراف والمواثيق والعهود الدولية، ويعلمون أيضاً أن السعودية مدرجة في قائمة الجرم والخزي والعار والعداء المطلق للانسانية والحياة وادخلتهم معها منذ الليلة الأولى لعدوانها الهمجي حينما قصف طيرانها حيَّاً كاملاً في منطقة بني حوات بصنعاء، ومروراً بجرائم قصف الاحياء والمدن والمشافي والمدارس والتجمعات في صعدة وتعز والمخا وذمار واب وتعز وصنعاء ولحج وعدن والحديدة وحجة وكل اليمن، ولكنهم مع كل جريمة كانوا يسارعون الى مساندتها بوصفة استشارية تساعدها على خلط الأوراق وتساعدهم على امتصاص غضب الرأي العام الذي يتصاعد غضبه ضد الأنظمة والمؤسسات المساندة لهذا العدوان الإجرامي الأرعن الذي لم يترك للإنسان على وجه الكرة الأرضية قيمة يعتز بها الإنسان.

ولأن جريمة قصف مجلس العزاء في القاعة الكبرى بصنعاء في 8 أكتوبر مثلت أعلى درجات الجرم والوحشية والحقارة، الى درجة لم يستطع حلفاء السعودية والمتواطئون معها وحتى قيادات النظام السعودي مواجهة السخط الإنساني الذي انفجر في كل مكان، فسارع النظام السعودي الى إغراق الفضاء الاعلامي بحكايات وروايات وقصص مختلفة، بدأت بكذبة الحقيبة الملغومة ثم الأحزمة الناسفة ثم الاعتراف المشفوع بكذبة الخطأ في المعلومات وإلقاء اللائمة على مرتزقة العدوان، وبالمقابل سارع حلفاء السعودية الى تزويدها بحزمة مشورات من شأنها تخفيف الضغط الحقوقي والإنساني والشعبي من خلال مجموعة أحداث وحوادث تصرف أنظار الرأي العام العالمي الساخط ضد الجريمة غير المسبوقة التي اقترفتها السعودية في قاعة العزاء.. الى تفاصيل أخرى ليس أولها السماح بعودة الوفد الوطني ومجيئ ولد الشيخ وخطته المطاطة، ولن يتوقف آخرها عند كذبة الصاروخ الموجه الى مكة المكرمة، بل وليس بعيداً على نظام آل سعود وتحالفه أن يطلقوا صاروخاً موجهاً على الكعبة لينسبوا جريمة إطلاقه للمقاتلين اليمنيين الذين يتصدون لعدوان السعودية وتحالفها برجولة ونبل وقيم انسانية يشهدها العالم ويشهد بها جنود العدوان انفسهم..

لا نستطيع أن نجزم بأن أياً من المنظمات الدولية أو القيادات السياسية لدول التحالف تحمل من الحقد والكراهية للشعب اليمني ما يبرر جريمة واحدة من الجرائم الكبرى البشعة التي اقترفتها طائرات وصواريخ السعودية وتحالف العدوان، ولحق جرمها وعارها كل من ساند السعودية أو تواطأ معها أو سكت عنها من المؤسسات الدولية وقيادات الدول التي تتمتع بحضور فاعل في المجتمع الدولي، ولكننا نستطيع أن نجزم بأن استمرار التواطؤ والتبرير والصمت إزاء ما تقترفه السعودية من جرائم غير مسبوقة يفتح لديها شهية الاجرام، ويترك لمملكة الإرهاب وحكامها مزيداً من الفرص لاقتراف جرائم أكبر وأكثر وأبشع لن يسجلها التاريخ ضد السعودية فقط، بل وضد كل حلفائها ومن تواطأ معها، ومن سكت عنها من قادة المنظمات الدولية والدول العظمى ما لم تسارع هذه القيادات الى خلع جلباب الجرم الذي ترتديه بتحالفها وتواطؤها مع الاجرام السعودي والسكوت عنه.

نواب بالحديدة يكشفون المستور وهول الكارثة

الراعي يطالب بالتحقيق مع مسؤولي الحديدة

البرعي: الناس لا يجدون ما يأكلون في القمامة.. ولقمان مشغول بتوزيع حصص الوزارات

كشف عدد من أعضاء مجلس النواب -في سياق مناقشة البرلمان المجاعة في الحديدة- عن تفاقم مخيف للأوضاع الإنسانية في المحافظة والتي أصبحت كارثية.

وبهذا الخصوص انتقد الشيخ يحيى علي الراعي -رئيس مجلس النواب- استقبال المجلس السياسي (مجلس رئاسة) مسؤولي محافظة الحديدة، في حين كان الأولى إحالتهم للتحقيق على خلفية تدهور الأوضاع الإنسانية هناك إلى حد وصولها في بعض المناطق للمجاعة.

وأضاف: أن سلطات الحديدة يتباهون أمام الإعلام بإرسال قوافل غذائية إلى جبهات القتال، بينما أهاليهم في ذات المحافظة يموتون جوعاً.

واصل: المسئولون يهمهم التبرع للمجهود الحربي لأخذ نصيبهم

وأيد النواب دعوة الراعي اليمنيين لتسيير قوافل مساعدات إلى الحديدة.

حيث أوضح النائب من محافظة الحديدة محمد البرعي إن ما تعرضه وسائل الإعلام عن الأزمة الإنسانية في المحافظة لايساوي إلا نسبة ضئيلة جداً من تفاقم الأزمة على أرض الواقع.

وأضاف: "وصل الحال بالناس إلى البحث عن الطعام في القمامة دون أن يجدوه" .

مشيراً إلى أن المبالغ القليلة التي كانت تُصرف من الدولة للفقراء تحت مسمى الضمان الاجتماعي توقفت منذ ثلاث سنوات.

وواصل البرعي الحديث قائلاً: "ما يسمى القائم بأعمال رئيس الوزراء" مشغول بتوزيع مخصصات هذه الوزارة أو تلك، فيما الناس يموتون جوعاً في الحديدة، "فلم يقوموا بواجبهم ولا تركوا الجمعيات الخيرية تؤدي دورها" .أما النائب من الحديدة منصور واصل فقد قال: للأسف المسؤولون المحليون يهمهم جمع التبرعات للمجهود الحربي ليأخذوا منه ما يأخذون ويرسلوا الباقي إلى صنعاء.

الى ذلك حث النائب عبدالرحمن الأكوع المجلس السياسي على حل المشكلة الإنسانية في الحديدة ودعم حملة تبرعات عينية ونقدية، وتشكيل السلطات المحلية هناك للجان استقبال للتبرعات وتحديد آليات للتوزيع.

هذا وقد أقر مجلس النواب -السبت- التبرع بمبلغ عشرة ملايين لضحايا المجاعة.

الأكوع: نطالب المجلس السياسي بدعم حملة تبرعات لأبناء الحديدة